Sharwes Scientific Journal (SSJ)
Volume 6, Issue 2, 2025, pp 406-417, ISSN 3079-6040

Globalization and its Impact on Africa: A Study of Concepts and Effects

Abdul Raouf Bashir Al-Sanusi
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Nalut, Libya.
* Corresponding author: Abdul Raouf al-Sanusi | abashir@nuedu.ly

Received: 01-06-2025 | Accepted: 15-07-2025 | Available online: 25-07-2025 | DOI:10.26629/ssj.2025.23

ABSTRACT

This research addresses the phenomenon of globalization and its multidimensional impacts on the African continent. It reviews the historical background of globalization and its development within an economic, cultural, and political context.

The research focused on studying the positive and negative impacts of globalization on Africa, particularly in the areas of economy, education, culture, and politics.

The study highlighted that globalization has contributed to accelerating the pace of development in some African countries through technology, in addition to enhancing educational opportunities and communication with the outside world. Conversely, the results showed that globalization has deepened the economic gap and increased dependence on major powers.

The study concluded with the need to adopt balanced policies that enable African countries to benefit from the advantages of globalization and avoid its negative effects, by promoting regional integration, supporting local industries, and preserving cultural identity.

Keywords: globalization, impact of globalization, globalization in Africa.

العولمة وتأثيرها على أفريقيا دراسة في المفاهيم والأثار

عبد الرؤوف بشير السنوسي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت، نالوت، ليبيا

*المؤلف المراسل: عبد الرؤوف السنوسي | abashir@nuedu.ly

استقبلت: 01-06-2025م | قبلت:15-07-2025م | متوفرة على الانترنت | 25-07-2025م | DOI:10.26629/ssj.2025.23

ملخص البحث

تناول هذا البحث ظاهرة العولمة وتأثيراتها المتعددة الأبعاد على القارة الأفريقية، حيث استعرض البحث الخلفية التاريخية للعولمة وتطورها في سياق اقتصادي وثقافي وسياسي.

ركز البحث على دراسة التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة على أفريقيا، وخاصة في مجالات الاقتصاد، التعليم، الثقافة، السياسة.

ابرزت الدراسة أن العولمة ساهمت في تسريع وتيرة التنمية في بعض الدول الافريقية من خلال التكنولوجيا، إضافة الى تعزيز فرص التعليم والتواصل مع العالم الخارجي، في المقابل أظهرت النتائج أن العولمة أدت الى تعميق الفجوة الاقتصادية وزيادة التبعية للدول الكبرى.

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

اختتم البحث بضرورة تبني سياسات متوازنة تمكن الدول الافريقية من الاستفادة من مزايا العولمة وتفادي أثارها السلبية، من خلال تعزيز التكامل الإقليمي، دعم الصناعات المحلية، والحفاظ على الهوية الثقافية.
الكلمات المفتاحية: العولمة، تأثير العولمة، العولمة في أفريقيا.

الـمـقـدمـة:

أصبحت ظاهرة العولمة من الظواهر البارزة في المتغيرات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ولقد أضحت من اهتمام الكتاب والباحثين فاختلفوا ما بين مؤيد ومعارض لهذه الظاهرة الجديدة في اسلوبها والقديمة في محتواها، فدعا بعض الكتاب الى التفاعل مع متطلبات العولمة والتوجه نحوها باعتبارها ظاهرة العصر بغض النظر عن اثارها السلبية التي تلحق الضرر بدل الدفع بالدول الصغيرة والفقيرة وخاصة الدول الافريقية، والبعض الأخر من الكتاب يرفض هذا التوجه ويدعوا الى مواجهة العولمة [1].

إشكالية البحث:

السؤال الذي يطرح نفسه والذي له علاقة بالتنمية في القارة الافريقية في ظل نظام العولمة، هل يمكن التعويل على نظام العولمة أو النظام العالمي الجديد في تحقيق برامج التنمية والانماء في الدول الافريقية التي ما كادت ان تخطو خطوة واحدة الى الأمام حتى تتراجع خطوات الى الخلف.

فرضيات البحث:

1. العولمة تمثل ظاهرة تاريخية.
2. للعولمة أثار إيجابية واثار سلبية في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقافية في القارة الافريقية.
3. الافارقة هم أكثر المتضررين من العولمة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في

أولاً: من الناحية العلمية

1- الإسهام في اثراء المعرفة الأكاديمية.

2- تحليل الإطار النظري للعولمة.

3- تقديم دراسة تحليلية مقارنة.

ثانيًا: من الناحية العملية

1- توجيه السياسات العامة.

2- زيادة وعي المجتمعات.

3- دعم منظمات المجتمع المدني.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على مفهوم وأشكال ونشأة العولمة.
2. توضيح أثار العولمة على الدول الأفريقية ومقاومتها.

منهج البحث:

اتبع الباحث المناهج التالية

1. المنهج الوصفي.

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف دراسة العولمة من حيث المفاهيم والأشكال والأبعاد والنشأة وتأثيرها على القارة الأفريقية وطرق مقاومتها.

2. المنهج التحليلي النقدي

تم استخدام هذا المنهج لدراسة وتحليل العولمة من حيث المفاهيم والأثار والمقاومة.

حدود البحث:

1. حدود زمنية

وهي تتبع ظاهرة العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الأحادية القطبية المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية

2. حدود مكانية.

مدى تأثير العولمة على القارة الأفريقية.

3. حدود موضوعية.

العولمة وتأثيرها على أفريقيا.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: الإطار العام لظاهرة العولمة.

المطلب الأول: –تعريف العولمة واشكالها وابعادها.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للعولمة.

المبحث الثاني: أثار العولمة على الدول الافريقية ومقاومتها.

المطلب الأول: اثار العولمة.

المطلب الثاني: مقاومة العولمة.

المبحث الأول: الإطار العام لظاهرة العولمة.

إن ظاهرة العولمة تمثل اليوم قضية مهمة وهي بقدر ما تشغل بال الكتاب والباحثين وبقدر ما أصبحت هذه الظاهرة تطول جميع جوانب حياة الإنسان اليومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

المطلب الأول: تعريف العولمة واشكالها وابعادها.

يعتبر مصطلح العولمة من المصطلحات الجديدة في العلم وهو الأكثر إشكالية والأكثر إثارة للنقاش واختلاف وجهات النظر لدى العديد من الباحثين والمفكرين في العالم.

تعريف العولمة:

لقد اختلف الكتاب والباحثون في إيجاد تعريف واضح ومحدد للعولمة وذلك يرجع الى اختلاف آرائهم في العولمة بين مؤيد ومعارض، وكذلك اختلفت التعاريف في تركيزها على جوانب مختلفة فمنها من ركز على الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والجانب الاجتماعي ومن ثم الجانب الثقافي ومن التعاريف التي ركزت على البعد الاقتصادي فإن العولمة تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية، والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات [2].

والعولمة تعني أيضا أنها تعميم النظام الرأسمالي على كل ارجاء العالم بدرجات متفاوتة.

وقد أدت العولمة بتبلورها المؤثر وتغلغلها المثير في عقد التسعينات من خلال المرتكزات الصناعية واتفاقية الجات، وحركة الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات التكتلات واتساع المعلومات [3].

ومن الناحية الاجتماعية، فالعولمة تعني تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتدة على نطاق العالم اجمع والتي تربط محليات متباعدة بحيث إن الاحداث المحلية تكيفها احداث تصدر على بعد اميال عديدة وذلك نظرًا لتقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا مما يجعل الحدث سهل الانتشار مهما كانت المسافة الفاصلة [2].

والعولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني، يؤدي هذا الى قصر المسافات مما يجعل العالم يبدوا صغيرًا وإلى حد ما يحتم على البشر تقارب بعضهم ببعض [2].

والعولمة تشير أيضًا الى العملية التي من خلالها تزداد إمكانية رؤية العالم كمكان واحد، إذًا طبقًا لهذا التعريف فإن حركة العولمة تؤدي الى جمع مناطق العالم المختلفة والمتباعدة في بؤرة واحدة.

أما من ناحية البعد الثقافي فالعولمة تعني الامتداد الخارجي للثقافة المحلية الى أقصى حدودها الى العالم اجمع، وتصبح الثقافات المختلطة منخرطة في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم والعولمة طبقًا للبعد الثقافي هي أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش داخل ثقافتها الخاصة بها أصبحت تعيش في ثقافة عولمية واحدة [4].

وأخيرا كيف يتم تعريف العولمة طبقً للبعد السياسي فالعولمة من الناحية السياسية تعني النظام السياسي المطبق في أمريكا والغرب والقائم على التعدية الحزبية، وتعني حقوق الانسان والشرعية الدولية القائمة على حصار الشعوب وعزلها إذا لم ترضخ الإرادة الإمبريالية اقصد العولمة الجديدة [1].

أشكال العولمة:

أن الأشكال الواضحة للعولمة في الوقت الحاضر لا تنفصل على المستوى الاستراتيجي الكوني في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وهذه الأشكال هي:

1- العولمة الاقتصادية.

وتعني التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود من أمام حركة وانتقال راس المال، وتحرير التجارة العالمية وإزالة القيود المركبة عنها، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الرأسمالي العالمي الى جانب المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ترعى هذا الاتجاه وتدعم التحول العالمي عن طريق شروط المساعدات [5].

2- العولمة السياسية.

وتعني نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وما يتبعه من رفض وأنها السلطوية الشمولية في الحكم، وتبني التعددية السياسية والالتزام باحترام حقوق الانسان، وكذلك استخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان في العالم وحماية الأقليات والتدخل الدولي الإنساني وغيرها من آليات ما يعرف بالنظام الدولي الجديد.

3- العولمة الثقافية

وتعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الغربية وفي مقدمتها النموذج الأمريكي، وجعله نموذجاً كونياً، يتوجب تبنيه وتقليده، وقد استفادت من التطور الهائل والسريع الحاصل في وسائل وأجهزة الاعلام والتقنيات العلمية والمعرفية في نقل وتقديم أبعاد هذا النموذج الى المجتمعات الأخرى.

أبعاد العولمة:

كما رأينا من خلال مناقشة مفهوم العولمة، ان لها معنى اقتصاديًا ومعنى سياسياً ومعنى ثقافيا.

وللعولمة ايضًا ابعاد اقتصادية، وسياسية وثقافية واجتماعية.

ويظهر البعد السياسي للعولمة في التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يرى أنصار العولمة انها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية منتقدين أي أسلوب اخر غير الأسلوب الغربي، ويتمثل البعد السياسي أيضًا في احترام حقوق الانسان، وهل هناك احترام لمواثيق حقوق الانسان مع الزعم بأن هناك نزعة لبعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الانسان؟ وفي الوقت الذي يبدوا فيه البعد السياسي بالنسبة للديمقراطية وحقوق الانسان بهذه الصورة من الناحية النظرية نجد من الناحية العملية النقيض تماماً، والدليل نجم عن الهيمنة الامريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ضد الشعوب المقاومة لظاهرة العولمة والهيمنة الامريكية [4].

والعولمة في بعدها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض.

والبعد الاقتصادي للعولمة يعني حركة اندماج وتكتل اقتصادي، تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم انتاجها بأحجام اقتصادية.

وهذا يقود الى اقتصاد متعولم قائم على انتشار استخدام آليات السوق وتزايد الارتفاع السريع للتغير التكنولوجي.

والبعد الاقتصادي للعولمة ويظهر ايضاً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت فيه القواعد الحمائية الجمركية التجارية بحكم ما نتج عن قرارات الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية، والبعد الاقتصادي يبرز من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات الدولية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي.

وفي مسألة البعد الثقافي للعولمة نجد أنها سلاح خطير يكرس الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية فالثقافة المحلية تنهار نتيجة للضغوط التي تمارس عليها من الخارج بحكم العولمة الثقافية الوطنية فالثقافة المحلية تنهار نتيجة للضغوطات التي تمارس عليها من الخارج بحكم العولمة الثقافية الجديدة وفشل المؤسسات المحلية في الداخل.

أن العولمة تمثل تحدياً ذا طابع ارتقائي خاص قائم على الاجتياح الثقافي الذي يتم بثلاث آليات منها ان تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي، ثم يبدأ الانقسام والتفكك والتشرذم الداخلي وظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها إيجاد معايير يتم العبور عليها الى الثقافة العالمية [2].

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للعولمة.

يمكن القول إن العولمة تاريخيا قديماً، وبالتالي فهي ليست انتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة، وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

وإذ حاولنا ان نتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون في دراسته (تخطيط الوضع الكوني)، العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي، والذي حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان [6].

وينقسم النموذج الى خمس مراحل كما يلي.

1. المرحلة الجنينة

استمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، واضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

2. مرحلة النشوء

استمرت في أوروبا اساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعدها، فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، واخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية، وزادت الى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3. مرحلة الانطلاق

استمرت من عام 1870 وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين وظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح، والمجتمع القومي، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم ادماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ووقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

4. الصراع من أجل الهيمنة

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في

مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة واشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم القاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة.

5. مرحلة عدم اليقين

بدأت منذ الستينيات وأدت الى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، وقد تم ادماج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت الى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد

الثقافات داخل المجتمع نفسه، وظهرت حركة الحقوق المدنية وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الاعلام الكوني [7].

ومن الواضح أن هذا التخطيط العام لا يغني عن العديد من التفاصيل التاريخية، وفي الوقت نفسه يمكن إثارة التساؤل عن مصير صور الكونية التي تبلورت في الفترة من 1880 حتى 1925، وهل ستستمر ام ستتغير؟

بالإضافة الى الموضوع البالغ الأهمية، وهو كيف ستستجيب المجتمعات المختلفة للموجه المتصاعدة للكونية [8].

المبحث الثاني: أثار العولمة على الدول الافريقية ومقاومتها.

لقد اختلفت الآراء حول أثار العولمة بحسب اختلاف موقف الكتاب والمفكرين، بمعنى أن المدافعين عنها يؤكدون أن للعولمة أثار إيجابية أكثر من أثارها السلبية، بينما يرى الرافضون لها أن اثارها السلبية أكثر من أثارها الإيجابية.

المطلب الأول: أثار العولمة على الدول الافريقية.

ان الدول الأفريقية هي جزء من هذا العالم الذي أصبح بفعل العولمة قرية كونية صغيرة، فلا بد وأن يتأثر بهذه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة.

أولا. الأثار الإيجابية للعولمة على أفريقيا.

1- جذب الاستثمارات الأجنبية.

ساعدت العولمة في فتح الأسواق الافريقية امام الشركات العالمية، مما أدى الى زيادة الاستثمارات وتوفير العمل.

2- نقل التكنولوجيا والمعرفة.

سمحت العولمة بنقل التقنيات الحديثة والخبرات الى بعض الدول الافريقية، مما ساعد في تطوير قطاعات مثل الزراعة، الاتصالات، التعليم.

3- اندماج القارة في الاقتصاد العالمي.

أصبحت افريقيا أكثر ارتباطاً بالأسواق العالمية من خلال التجارة والتصدير.

4- تحسين البنية التحتية.

الاستثمارات الخارجية ساهمت في تطوير مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والطاقة.

5- تحسين التعليم والتواصل الثقافي.

زادت فرص التعلم من خلال الانترنت والتبادل الثقافي ما مكن الكثير من الأفارقة من الوصول الى مصادر معرفية جديدة [9].

ثانياً: الأثار السلبية للعولمة على افريقيا.

1. استنزاف الموارد الطبيعية.

تستعمل بعض الشركات العالمية الموارد الأفريقية دون أن تعود الفوائد الحقيقية للشعوب.

2. زيادة الفجوة الاجتماعية.

لم يستفد الجميع من العولمة بشكل متساوي، مما وسع الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

3. التبعية الاقتصادية.

أصبحت بعض الدول الأفريقية تعتمد بشكل كبير على الشركات الأجنبية، ما أضعف استغلالها الاقتصادي.

4. تأكل الهوية الثقافية.

أدى الانفتاح الثقافي الواسع الى تراجع بعض القيم والعادات المحلية لصالح ثقافات اجنبية.

5. تأثير سلبي على الصناعات المحلية.

المنافسة مع المنتجات المستوردة الرخيصة أضعفت الصناعات المحلية الصغيرة.

المطلب الثاني: مقاومة العولمة.

رغم الانفتاح الواسع الذي فرضته العولمة على القارة الأفريقية، إلا أن هناك مظاهر واضحة لمقاومتها سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، وهذه المقاومة جاءت نتيجة للأثار السبية التي خلفتها العولمة على الاقتصادات والمجتمعات والثقافات المحلية [10].

أشكال مقاومة العولمة في أفريقيا.

1. تشجيع النتاج المحلي

ظهرت حملات ومبادرات لدعم الصناعات والحرف المحلية من أجل تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

2. تعزيز الهوية الثقافية.

بدأت بعض الدول والجماعات في أفريقيا بإحياء اللغات المحلية، والفنون التقليدية، والقيم المجتمعية كوسيلة لحماية الهوية من الذوبان في الثقافة العالمية.

3. تعزيز التكامل الإقليمي.

سعت بعض الدول الافريقية الى تعزيز التعاون فيما بينها عبر تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الافريقي أو السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا كوسيلة لبناء قوة جماعية في مواجهة الضغوطات العالمية.

4. الرفض الشعبي للهيمنة الاقتصادية.

في بعض الدول خرجت مظاهرات واحتجاجات ضد سياسات المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والتي ينظر اليها على أنها أدوات للعولمة تفرض سياسات لا تخدم مصالح الشعوب الأفريقية.

5. السياسات الحكومية الجماعية.

اتخذت بعض الحكومات إجراءات لحماية الأسواق المحلية، مثل فرض ضرائب على الواردات ودعم المشاريع الوطنية.

الـخـاتـمـة:

رغم تحديات العولمة، فإن أفريقيا لم تكن مجرد ضحية بل أظهرت مظاهر واضحة للمقاومة والسعي للحفاظ على استقلالها الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي، وذلك من خلال سياسات ومبادرات محلية وإقليمية تهدف لتحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة وحماية الخصوصية الافريقية.

الـنـتـائـج:

1- العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تجاهلها ولها تأثيرات متباينة على الدول الأفريقية.

2- الاستفادة من العولمة مرهون بقدرة الدول على وضع استراتيجيات تنموية مستقلة.

3- هناك حاجة ماسة الى توحيد الجهود الأفريقية لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص.

الـتـوصـيـات

1- ضرورة بناء مؤسسات سياسية واقتصادية قوية.

2- تبنى سياسات تنموية تركز على التصنيع والتعليم والتكنولوجيا.

3- حماية التراث الثقافي والتنوع اللغوي في أفريقيا.

4- تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

الـمـراجـع

[1] . اليحياوي، يحيى. العولمة: آية العولمة. إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان؛ 1994. ص140،163.

[2] . الفرجاني، محمد حصن. أفريقيا وتحديات العولمة. دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا؛ 2002. ص46–49، 75–77.

[3] . الجميل، سيّار. العولمة والمستقبل. الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن؛ 2000. ص103.

[4] . بن إسماعيل، محمد. ذروة هويتنا الإسلامية. مجلة البيان. 2008؛ العدد 129. ص117،120.

[5] . علوان، حسين. العولمة والثقافة العربية. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمّان، الأردن؛ 1998. ص4–5.

[6] . ياسين، السيد. العرب والعولمة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان؛ 1998. ص29–30.

[7] . غندور، صبحي محمد. الترهيب بصدام الحضارات، الترغيب بالعولمة. مجلة المعرفة. 1999؛ العدد 46، ص29.

[8] . يوسف، ناصف. أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟ مجلة عالم الفكر. 1995؛ 23، (3)، ص107

[9] . عبد الكريم، إبراهيم. إسرائيل والنظام العربي. مجلة الوحدة. 1989؛56، ص220–221.

[10] . الصفدي، مطاع. ميتافيزيقية التبعية والهوية. مجلة الفكر العربي المعاصر. 1981؛ العدد 17، ص11.